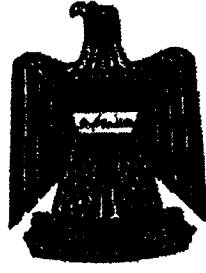


Permanent Mission of the
Republic of Iraq
to the United Nations
New York



ممثلة جمهورية العراق الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة وفد العراق
للدورة التحضيرية للمؤتمر الإستعراضي السابع
للدول الأطراف في معاهدة عدم الإنتشار النووي
٩/نيسان/٢٠٠٢

المناقشة العامة

السيد الرئيس

يسعدني أن أتقدم إليكم بتهاني وفد جمهورية العراق لانتخابكم رئيساً لهذه الدورة، وأنا نأمل بان تحقق الدورة، تحت رئاستكم، النتائج المرجوة من انعقادها.

السيد الرئيس

يأتي انعقاد الدورة التحضيرية الأولى للمؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، وسط بروز تطورات ومستجدات خطيرة وبالغة الأهمية في البيئة الدولية حيث تسعى بعض الأطراف الدولية الى سيادة قانون القوة في العلاقات الدولية بدلاً من قوة القانون، ولذا فان انعقاد هذه الدورة يكتسب أهمية كبيرة كونه يمثل فرصة لمراجعة الالتزام الجماعي الذي أقرته معاهدة عدم الانتشار النووي، وإجراء تقييم موضوعي لما تم إنجازه في مؤتمري عام ١٩٩٥ او ٢٠٠٠ والتعرف على النواحي التي يمكن إحراز تقدم إضافي في المستقبل بما يعزز تنفيذ المعاهدة والالتزام به وتحقيق عالميتها.

إن حظر انتشار الأسلحة النووية ليس هدفاً بحد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية . الا اننا نشهد للأسف محاولات عزل هذين الهدفين عن بعضهما ، ففي الوقت الذي يسمح فيه لبعض الدول بالاحتفاظ بترسانة هائلة من الأسلحة النووية والاستمرار بتطويرها، وأيضاً التهديد باستخدامها، يتم تجريد دول أخرى حتى من التقنيات النووية للاستخدامات السلمية . فهذه الانتقائية في التعامل مع هذا الموضوع تولد شعوراً كبيراً بالإحباط وتبعدنا عن الهدف الرئيسي الذي تسعى اليه معاهدة عدم الانتشار النووي في النزاع الشامل والكامل للسلاح النووي، الذي هو أحد الركائز الأساسية التي يشاد عليها الأمن الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الشعوب والأمم، وبناء وتعزيز الثقة بين الدول والضممان الأكيد لان تعيش الأجيال القادمة في عالم آمن ودون رعب.

ولذا ومن اجل ضمان فاعلية هذه المعاهدة، ينبغي الامتثال العالمي وغير التمييزي لها، وان تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها لنزع السلاح النووي الشامل والتام.

السيد الرئيس

لم تنتج نهاية الحرب الباردة في القضاء على الأخطار الناشئة عن الأسلحة النووية، والعكس من ذلك تماماً هو ما حصل، حيث تغلبت نزعة الهيمنة والسيطرة على أفكار قادة بعض الدول، ليس لدفع العالم نحو سباق تسلح من جديد حسب، بل والتهديد العلني والصريح باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول الحائزة أو غير الحائزة عليها على حد سواء .. وبحجج افتراضية غير واقعية على اقل تقدير. وهكذا تحول السلاح النووي من وسيلة ردع، وتحقيق التوازن الاستراتيجي العالمي، كما يقولون، الى تهديد جدي ويومي للأمن والسلم الدوليين وآخر مظاهر ذلك هو ما نشرته الصحف الأميركية بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٠ عن تقرير سري صادر عن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) تحت عنوان (إعادة تقييم الوضع النووي). وأشارت معلومات التقرير إلى إن إدارة الرئيس الأميركي أمرت وزارة الدفاع الأميركية بإعداد خطط طوارئ لاستخدام الأسلحة النووية ضد الصين وروسيا والعراق وسوريا وليبيا وإيران وكوريا الشمالية، وأن وزارة الدفاع الأميركية قدمت التقرير إلى مجلس الشيوخ (الكونغرس) بتاريخ ٨/كانون الثاني/يناير/٢٠٠٢.

وتكشف معلومات التقرير إلى أن الولايات المتحدة تعتزم استخدام الأسلحة النووية ضد أهداف قادرة على تحمل هجمات غير نووية، وللانتقام من هجوم بأسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية على الولايات المتحدة أو حلفائها و في حالة حدوث تطورات عسكرية مفاجئة .

وبعد تسريب معلومات هذا التقرير إلى الصحافة، أكد مسؤولون كبار في الإدارة الأميركية تلك المعلومات ، وقدموا سيناريوهات مختلفة لاستخدام محتمل للأسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة ضد هذه الدول.

ان الإعلان الأمريكي هذا يشكل تهديداً خطيراً لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وفي المقدمة منها هدف حفظ السلم والأمن الدوليين ، وهو يقوض الجهود المضنية التي بذلتها الأمم المتحدة منذ اكثر من خمسين عاماً، باتجاه نزع السلاح النووي ، بدءاً بأول قرار اعتمده الجمعية العامة في دورتها الأولى بتاريخ ٢٤/كانون الثاني /يناير ١٩٤٦ وانتهاء بقرارات الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين ومنها (٥٦/٢٤/نون) في ٢٩/١٢/٢٠٠٢ الذي شددت فيه على الأهمية الأساسية لاتخاذ الخطوات العملية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف خفض ترساناتها النووية وتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية من اجل التقليل الى الحد الأدنى من خطورة استخدام هذه الأسلحة ، وتسهيل عملية أزالتها الكاملة. كما أكد قرار الجمعية العامة المرقم (٢٥/٥٦ بء) في ٢٩/١٢/٢٠٠٢ على (ان أي استعمال للأسلحة النووية سيشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية، و ينبغي لجميع الدول أن تشترك بنشاط في الجهود الرامية الى تهيئة ظروف في العلاقات الدولية فيما بين الدول يمكن في ظلها الاتفاق على مدونة لقواعد السلوك السلمي للأمم في الشؤون الدولية ويكون من شأنها الحيلولة دون استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها).

وفي سياق الجهود الدولية لنبذ استعمال او التهديد باستعمال الأسلحة النووية والإزالة التامة لهذه الأسلحة الفتاكة ، أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى في ٨/ تموز/ يوليو /١٩٩٦، (الوثيقة A/5/218) اذ نصت الفقرة (هاء) من الفتوى على (... ان التهديد بالأسلحة النووية او استخدامها مخالف بصورة عامة لقواعد القانون الدولي المطبق في أوقات النزاع المصلح، وخاصة مبادئ القانون الإنساني وقواعده) .

ومن جانب آخر ، فان تهديد الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية ضد دول غير حائزة للسلاح النووي أطراف في معاهدة عدم الانتشار

النووي، هو خرق خطير لالتزامات الولايات المتحدة بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) .

من المبادئ المستقرة في القانون الدولي ، هو ان استخدام للسلاح النووي او التهديد باستخدامه يشكل انتهاكاً للقواعد القانونية التي تنظم العلاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة ويعرض البشرية وبقاء الحضارة لأفدح الأخطار .وللمرة الأولى منذ حلول العصر النووي البغيض، بعد استخدام الولايات المتحدة السلاح النووي ضد مدينتين يابانيتين، يواجه المجتمع البشري، تهديداً فعلياً وجدياً باستخدام هذا السلاح الرهيب ، مما يعني ان الولايات المتحدة تجاوزت ستراتيجية الردع النووي وتحولت عنها الى استراتيجية ذات بعد عملياتي وكجزء من سياسة القوة وفرض الهيمنة .

ان الإعلان الأمريكي، بالتهديد باستخدام السلاح النووي، يضع العالم على حافة هاوية حرب نووية مدمرة ويفتح الباب لإعادة انتشار منظومات الصواريخ وعسكرة الفضاء ويقود إلى سباق تسلح دولي محموم بأسلحة الدمار الشامل.

أن التهديد الأمريكي هذا يؤكد الحاجة الماسة لإبرام صك دولي ملزم قانوناً لحظر لأعطاء الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضمانات أمن من استعمال الأسلحة النووية او التهديد باستعمالها ضدها، وصولاً إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية .

السيد الرئيس

يحرص العراق على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، ويرى ان التدابير والترتيبات لجعل المنطقة خالية من تلك الأسلحة والتي دعت إليها قرارات الأمم المتحدة بالاضافة الى القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي الخامس

عام ١٩٩٥ وما أقره المؤتمر الاستعراضي السادس لعام ٢٠٠٠ بالإجماع في وثيقته الختامية. يتطلب الآتي:

١. انضمام (إسرائيل)، الطرف الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم الى معاهدة عدم الانتشار، الى هذه المعاهدة وفتح جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزالة كامل مخزونها من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية .

٢. تنفيذ الفقرة (١٤) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الصادر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي طالبت بان تكون الإجراءات التي يتخذها العراق في مجال نزع السلاح هي خطوات نحو اخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ان المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة حظر الانتشار لعام ٢٠٠٥ حري به ان يتناول وبشكل جدي وواضح قضية تجاهل الكيان الصهيوني دعوات المجتمع الدولي ، منذ اكثر عشرين عاماً ، والقرارات الدولية ذات الصلة ومنها قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي طالبه بإخضاع منشآته النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتجاهله قرارات الأمم المتحدة والنداءات الدولية بالانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي .

ان العدوان الهمجي الذي يشنه الكيان الصهيوني ضد شعب فلسطين واستهدافه المدن والقرى الفلسطينية بنيران دباباته وطائراته هو ارهاب دولي وخرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتهديد خطير للسلم والأمن الدوليين، ويوضح هذا العدوان هشاشة الموقف في الشرق الأوسط نتيجة سياسات الكيان الصهيوني العدوانية والحاجة الملحة لنزع السلاح النووي لهذا الكيان الغاصب.

السيد الرئيس ،

يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان ممثل إندونيسيا الدائم الموقر الذي تحدث باسم بلدان حركة عدم الانحياز، ويؤكد على :-

- ١- أهمية قيام المؤتمر الاستعراضي بإنشاء هيئة فرعية للجنة الرئيسية الأولى للتدوال بشأن الخطوات العملية لبذل جهود منتظمة مطردة لإزالة الأسلحة النووية فضلاً عن إنشاء هيئة فرعية للجنة الرئيسية الثانية للتوصية بمقترحات ووضع آليات تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي الخامس عام ١٩٩٥.
- ٢- الحاجة الى ان تخصص الدورة التحضيرية وقتاً كافياً للنظر في مسائل جوهرية تتعلق بتنفيذ المعاهدة وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.
- ٣- ضرورة التزام الدول الحائزة على الأسلحة النووية بتعهداتها بموجب المادة السادسة ، بأجراء مفاوضات بحسن نية بشأن وضع تدابير فعاله لوقف سباق التسلح في وقت مبكر ونزع السلاح والإزالة الكاملة للأسلحة النووية وفق اطار زمني محدد.

السيد الرئيس،

يود وفد العراق ان يؤكد ما اشار اليه البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بيروت يومي ٢٧ و٢٨/آذار/٢٠٠٢ من ان المخاطر على السلم الدائم في الشرق الأوسط يشكلها امتلاك (إسرائيل) أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، ورفضها الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار وعدم إخضاع كافة منشآته النووية لنظام التفتيش والمراقبة الدولية.

السيد الرئيس،

ان الأمن العالمي كل لا يتجزأ، والأمن والسلام مطلب عادل ومشروع لجميع أعضاء الأسرة الدولية ، ويتطلع وفد بلادي ، شأنه شأن كافة الوفود، ان تسفر الدورة التحضيرية الأولى اعتماد وثيقة تتضمن رؤية مستقبلية مبنية على معالجة سلبيات ومثالب الماضي ، والتأكيد على ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة وبدء سياق جدي لنزع السلاح النووي ، والخروج باليات واضحة

لتنفيذ قرار الشرق الأوسط الذي اعتمد عام ١٩٩٥، وتأكيد الحاجة لأعطاء ضمانات للعمل غير النموية من استخدام أو التمدد باستخدام هذه الأسلحة ضدها..

وردت إشارة في بيان مندوب المملكة المتحدة الى أن العراق ينوي إعادة برنامجه لأسلحة الدمار الشامل. أن هذه الإشارة لا تنطلق من موقف موضوعي ولذلك يجب ان تؤخذ بتحفظ شديد من قبل الوفود في هذه القاعة. أن هذه الإشارة ليست فقط غير صادقة ولكنها تتناقض مع الحقائق. لقد أعلن العراق خلوه من أسلحة الدمار الشامل، وأكد ذلك العديد من مفتشي اللجنة الخاصة ولا داعي لكي أذكر هنا التفاصيل، لأننا على ثقة أن مندوب المملكة المتحدة قد قرأ كتاب سكوت ريتز ومقالاته وشاهد مقابلاته على التلفزيون. وأود أن أشير هنا الى دعوة حكومة العراق للسيد توني بلير رئيس الحكومة البريطانية الى التحقق بشكل مباشر ومفتوح وفي أي موقع يعتقد فيه السيد بلير بوجود ما يشير الى محاولة العراق لإنتاج أسلحة التدمير الشامل. وكما قال السيد رئيس جمهورية العراق أن العراق خال من أي سلاح للتدمير الشامل ولا ينوي دخول هذا النادي.